قائمة الاسئلة 2025-05-06 06:23

أصول الفقه -الثالث-النظام العام-الشريعة والقانون - الفترة الثالثة-درجة الامتحان(90)

1) عرف البيضاوي والآمدي النسخ بتعريفات علمية متفاوتة، والوحيد الذي لايعد من تعريفهما هنا هو
1) + رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي أو بإنساء
2) - خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق
3) - بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه

2) ذهب بعض الأصوليين في جواز ورود النسخ على شيء لم يرد من الله سبحانه تبينه أو اشعار بنسخه ووافقهم واختاره عبد الله بن حمزة من الزيدية، وذهب البعض في مخالفتهم في ذلك بضرورة تقديم نصوص قرينة بالإشعار بالنسخ ومن هذه النصوص ماعدا
1) - أو يجعل الله لهن سبيلا
2) + وإذا بدلنا آية مكان آية
3) - لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا

3) ذكرالأصوليون خمسَ طرائق لمعرفة النسخ منها
1) + اجماع الصحابة رضى الله عنهم على أن هذا ناسخ وذاك منسوخ
2) - أن يكون أحد النصين متفقا على مقتضى البراءة الأصلية
3) - أن يكون الراوي أسلم متأخرا في عام الفتح

4) اشترط العلماء شروطا للنسخ ومن المتفق عليها دون المختلف ومن ذلك أن يوجد بينهما تراخ زمني فيتأخر الناسخ عن المنسوخ زمنيا ليتضح رفع الحكم ويندرج تحت شرط
1) - أن يكون النسخ بخطاب شرعي
2) + ان يكون الناسخ منفصلا عن المنسوخ
3) - أن يكون المنسوخ مما يقبل النسخ

5) الدليل الأول كما جاء مرتبا في المقرر في جواز نسخ القرآن بعضه البعض نظرا لتساوي النصوص في قطعية ثبوتها هو
1) - قوله تعالى " إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقه مع " قوله تعالى "أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات "
2) - قوله تعالى " متاعا إلى الحول غير إخراج " مع قوله تعالى " يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا "
3) + قوله تعالى " إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف " مع قوله تعالى " مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا "

6) استدل مجيزي النسخ في أحكام الشريعة الإسلامية بعدة أدلة الصواب منها فقط هو
1) + أن تبدل آية مكان آية هو إحلال آية مكان أخرى ولايكون إلا بعد الغاء الأولى وإيقاف العمل بها فليس التبديل إلا تبديل الأحكام
2) - إن ما اشتمل عليه القرآن الكريم شريعة أبدية فيمكن فيه النسخ أو عدمه
3) - لايمكن وقوع النسخ كما فهم من قوله تعالى " لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

7) ذهب الاصوليون إلى القول بان للنسخ وجوها وأحوالا مختلفة، وأختلف بعض العلماء في جواز ذلك النسخ، ومن أمثلة هذا الوجه عندهم رجم الشيخ المحصن والصيام المتتابع في كفارة اليمين ويعد ذلك من وجه
1) - نسخ التلاوة والحكم معا
2) - نسخ الحكم دون التلاوة
3) + نسخ التلاوة دون الحكم

8) قال صاحب الرسالة في أصول الفقه " وفي كتاب الله دلالة على وروده وأخبر أن نسخ القرآن وتأخيره لايكون إلا بقرآن مثله ، وسنة رسول الله لاينسخها إلا سنة لرسول الله عند قوله بنسخ صوم عاشوراء بصيام رمضان وهذا القول يخالف قول جمهور الأصوليين بجواز نسخ السنة بالقرآن، وينسب القول الأول كما درست إلى
1) - أبو حنيفة
2) - مالك
3) + الشافعي

9) درست في مصطلح الحديث أن النسخ في الحديث يعرف بأربع طرائق منها وجود النص التصريح النبوي، وقول الصحابي، ومن خلال التاريخ، ودلالة الاجماع، وذكر لك في الأصول خمس طرائق لمعرفة الناسخ ومن أمثلته أن يقول الراوي سمعت عام الخندق وكان المنسوخ معلوما قبله أو نزلت آية كذا بعدايه كذا فهذا يندرج في كليهما تحت
1) - التصريح بالنص
2) - الاجماع
3) + التاريخ

10) تنحصر مقاصد الشريعة المطهرة في ثلاث على النحو الترتيبي الصحيح والصواب منها

1) - حاجيات – تحسينات – ضروريات
2) - تحسينات – حاجيات – ضروريات
3) + ضروريات – حاجيات – تحسينات

11) قاعدة اليقين لايزول بالشك " ماخوذه من الدليل الأتي
1) - وما جعل عليكم في الدين من حرج
2) - إنما الأعمال بالنيات
3) + إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو جد ريحا

12) كان اجتهاد " ....." في حضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند قوله " من سلب قتيل غيره فأقره رسول الله في حضرته وقال :صدق هو كما درست
1) + أبو بكر
2) - عمر
3) - علي

13) حدد الغزالي وغيره من الأصوليين أن للاجتهاد مجالات ، وما هو معروف بالقرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم القولية والعملية والعقوبات المقدرة فإنها لامجال للاجتهاد فيها ، ومن مجالات الاجتهاد هو
1) - أن يكون النص قطعي الثبوت فيقتصر في البحث عن سنده ودالله رواته
2) - أن يكون النص قطعي الثبوت فيجتهد في البحث لمعرفة المعنى ودلالته
3) + أن تكون الحادثة لانص ولا اجماع فيها

14) من التطبيقات المستجدة في عصرنا لبعض النصوص المتعارضة التبرع بالدم وأثره على الصوم فأجاز فريق من العلماء بناء على حديث ابن عباس أن رسول الله احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم ، فقاس ذلك بالحجامة ومنعه أخرون لحديث شداد أفطر الحاجم والمحجوم وأول طريقة من طرائق الجمهور في ترتيب طرائق رفع التعارض كما فهمت من خلال الأسئلة هو
1) - تقديم النسخ على الجمع
2) + الجمع بين الدليلين المتعارضين
3) - التوقف عن العمل بهما

15) لا يمكن وقوع التعارض بين الأدلة الشرعية مطلقا سواء كانت قطعية أو ظنية في الواقع ونفس الأمر، وإذا وقع تعارضا فيكون في ذهن المجتهد وتصوره وسببه قصور فهمه وقلة علمه وفي مثال حديث " توضأ وغسل رجليه "وحديث " توضأ ورش الماء على قدميه وهما في النعلين " يطلق عليه
1) + الجمع بين الدليلين الخاصين المتعارضين
2) - الجمع بين الدليلين العامين
3) - لا توجد إجابة

16) للاجتهاد شروط لابد من توفرها في المجتهد تُكوِّن لديه الملكية الفقهية والفهم السليم ومما لا يعد شرطا من الشروط كما جاء في المقرر هو
1) - معرفة معاني آيات الأحكام وأحاديث الأحكام متمكنا من الرجوع إليها
2) - أن يكون عالما بعلم أصول الفقه وعامه وخاصه وعارفا لمسائل الاجماع
3) + معرفة مقاصد الشريعة وأحوال عصره

17) ذكر العلماء أن المجتهدين ست طبقات وأضافوا طبقة سابعة لبيان من هم المقلدون، ومما يتناسب مع ترتيب المقرر وترتيب الطبقات عند الزيدية هو:
1) + المؤسسون – المخرجون – المحصلون -المذاكرون
2) - الحافظون – المخرجون – المذاكرون – المقلدون
3) - المجتهدون المستقلون – المنتسبون – المخرجون – المرجحون

18) المذاهب الفقهية تمثل ثروة كبرى للأمة تسترشد بها في تشريعاتها وقوانينها الإسلامية وتختار من تلك الأقوال ما كان دليله أكثر صحة وأكثر تحقيقا لمصالحها ، فتعمل على محاربة التعصب المذهبي ونشر التسامح الفقهي، وأجمعت على إخراج بعض النقاط من دائرة التقليد وهي
1) - الرجوع لقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم والاجماع
2) - عمل القاضي بقبول العدول وكذا قبول الرواة وعمل العامي بقول المفتي
3) + المسائل العقلية والمسائل المعروفة من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم

19) رد حديث عن ابن عباس أن رسول الله عليه الصلاة والسلام تزوج ميمونة وهو مُحرم ، وورد حديث صحيح عن ميمونة تزوجها وهو حلال ورجح الجمهور حديث ميمونة لأنها أقرب إلى رسول الله، بينما تأولوا حديث ابن عباس أنها تزوجها في الحَرم، لأن الأحاديث لاتعارض فيها البتة كما قال الله عن نبيه " وما ينطق عن الهوى " وما كان وحيا فهو قطعا منزه عن الاختلاف ولم يوافقوا على النسخ مع أنها واقعة خبر ويصح فيها النسخ عند الحنفية ويندرج هذا في سياق دفع
1) - التقليد
2) - الاجتهاد

3) + التعارض

20) ذكر بعض العلماء أسبابًا أدت إلى وجود التعارض بين الأدلة منها قد يشرع النبي عليه الصلاة والسلام حكما في أمر لمعنى مناسب وفي أمر أخر يشترك مع الأول في جزء من المعني ويزيد عليه في جزء أخر فيروى الراوي أحد الحكمين بدون ذكر المعني المشترك والأخر بدون ذكر الزيادة فيظن السامع تعارضهما ويطلق عليه كما درست علميًا

1) - تغير أحكام الشريعة عن طريق النسخ
2) + تشريع حكمين مختلفين في واقعتين تشتركان في معنى
3) - تشريع حكمين في حالين مختلفين

21) الذي نميل إليه أن للتعارض ثلاث أركان الوحيد منها هو

1) + تقابل حجتين أو أكثر
2) - تساوي الحجتين
3) - وحدة القوة والفعل

22) من شروط التعارض المتفق عليها عند الأصوليين مخالفة لما اشترطه المناطقة هو

1) - وحدة الكل والجزء
2) - وحدة الإضافة
3) + تساوي الدليلين في الثبوت

23) إن قيل لك في تعارض المنقول عن المعقول يقدم العقل، والعقل يقضى لو أن أحدنا وضع كاميرا في قبر أحد الكفار وأمكن للعلم متابعة مايحدث في القبر وما جاءت به النصوص من الوحي، لا أدرك تقديم العقل على المنقول لأنه لم يتبين له شيء قلتَ: إن المنقول لايعارض العقل الصريح، وهذا عقل يتبع هواه، كما قال الله " فإن لم يستجيبوا لك فأعلم أنما يتبعون أهوائهم " لأن مجال العقل ليس في الغيبيات مطلقا والقبر غيبي وأول منازل الأخرة ومن وظيفة العقل كما درست

1) - العقل هو الحاكم لاغيره
2) + العقل مدرك وليس بحاكم
3) - العقل يدل على كل ماله علاقة بالتعبد

24) وجه الدلالة من حديث قضائه صلى الله عليه وآله وسلم: بشاهد ويمين المدعي " فأخذ به القانون اليمني في الأمور المالية وحديث : البينة على المدعي واليمين على من أنكر " أن ذلك يعد في رفع التعارض بين:

1) + الخبر المشهور مع خبر الأحاد
2) - خبر الواحد مع نص الكتاب
3) - المحكم والمتشابه

25) من الفوارق بين النسخ والتخصيص المناسب منها هو

1) - يجوز كل منهما بالقياس وخبر الواحد
2) - يجوزكل منهما في الأخبار
3) + يجوز التخصيص بالعقل ولايجوز النسخ إلا بالدليل الشرعي

26) محل النسخ في الشريعة الإسلامية هو

1) + الأدلة الشرعية
2) - الأخبار الماضية
3) - الأحكام العقلية والحسية

27) اعتمد بعض الفقهاء عدم صحة وجود دليلين أحدهما عقلي والأخر نقلي قطعيين متعارضين عند مناقشتهم للقائلين بتقديم العقلي وأول ما اعتمدوا عليه هو قولهم :

1) - يلزم من العمل بالدليلين القطعيين اجتماع النقيضين وهذا محال
2) + دعوى وجود دليلين عقلي ونقلي قطعيين متعارضين باطلة
3) - لاتوجد إجابة صحيحة في أحد البديلين

28) قسم الأصوليون أنواع التعارض إلى ثلاثة أنواع رئيسة الثاني منها هو

1) + التعارض بين منقوليين
2) - التعارض بين معقولين
3) - التعارض بين منقول ومعقول

29) استخدم الكمال بن الهمام من الحنفية طريقة في ترتيب طرائق رفع التعارض الثاني منها كما حفظت هو

1) - إبقاء ما كان على ما كان بتقرير الأصل
2) - الحكم بالنسخ إذا علم تاريخ ورودهما
3) + الترجيح بين المتعارضين إن لم يعلم تاريخ ورودهما

30) مما استدل به الأصوليون على جواز نسخ السنة بالقرآن الكريم هو تحويل القبلة فقد كان مقررا التوجه لبيت المقدس والدليل على ذلك قطعا

1) - علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم
2) - فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن
3) + قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبله ترضاها